



يقال إن الأمور تقاس بنتائجها. وليس هناك نتائج أوضح من تلك التي خلفها ثلاث سنوات ونيف من ظهور تنظيم «داعش» وإعلان أبو بكر البغدادي «دولة الخلافة» في سوريا والعراق، إذ انتشر التنظيم الإرهابي في المدن والحواضر السنّية في البلدين، ونكل بأهلها أولاً، ثم بمحيطها، قبل أن تُشن حروب لاستعادتها منه، فتقضي على ما فيها من بنية فوقية وتحتية، وتشرد من بقي من سكانها، والأهم والأخطر أنها تلغي قدرة هذه المدن والحواضر على المشاركة السياسية، بعدها حولتها ركاماً وجعلت أصحابها لاجئين ومشريدين.

ومع قرب إعلان «الانتصار» على التنظيم ودحره من مناطق انتشاره، تبدو الصورة قاتمة بالنسبة إلى السنة العراقيين والسوريين، بما يعيده طرح تساؤلات لا تزال بلا إجابات عن المستفيد من ظهور «داعش» ومن نتائج الحرب عليه، بعدما حاول البعض إشاعة أنه كان فقط نتيجة لاستياء السنة في سوريا والعراق وغضبهم من التهميش والإبعاد منذ قيام نظام حافظ الأسد وبعد سقوط نظام صدام حسين.

ولو استعرضنا تاريخ المدن السنّية وأهلها في العراق وسوريا، لوجدنا أنها كانت تشتراك جميعها في نشاط جامع هو التجارة، ما جعلها معبراً للطرق التجارية منذ القدم. والتجار عادة يعملون بموجب ما تمليه عليهم تجارتهم وثقافتها: البناء والافتتاح والتفاوض. ولم يسبق أن عرف عن السنة العراقيين والسوريين اجماعهم على تطرف ديني، تماماً مثل السنة اللبنانيين الذين تمنع غالبيتهم الساحقة عن التورط في وحول الحرب الأهلية التي عصفت بيلادهم، ولا يزالون على رفضهم الانغماس في العنف ومنطق الميليشيات على رغم استهدافهم المتكرر منذ وضعت الحرب أوزارها.

ومع ان حزب «البعث» كان يدعى قسراً النطق باسم السنة العراقيين وتمثيلهم، فإن أذاه وعنفه طاولهم مثلما طاولا

مواطنيهم الشيعة، وفرض عليهم مناخ الترهيب نفسه. لكن أخذَ السنة جميعهم بجريرة نظام صدام، ثم بجريرة الإرهاب، خدم ويخدم هدف إيران في تأليب المذاهب على بعضها سبيلاً إلى الإمساك بحكم العراق. وهو منطق يستخدم أيضاً في سوريا التي اندفعت إليها الميليشيات الإيرانية «داععاً عن المناطق الشيعية».

كانت الموصل ثاني مدن العراق من حيث عدد السكان، ومركز التجارة مع سوريا وتركيا، قبل أن يصلها «داعش»، ثم يدمرها جيش بغداد وميليشيا «الحشد» الإيرانية الهوى. وكانت محافظة الأنبار التي تبلغ مساحتها ثلث مساحة العراق مركزاً تاريخياً للتجارة. لكن شهرتها الحديثة جاءت من تصديها للاحتلال الأميركي الذي استعصت على قواته عاماً كاملاً بعد الغزو. لذا كان التكيل بها وبسكنها مطلباً للميليشيات الشيعية. ويتراوح حجم الدمار في هاتين الحاضرتين بعد «تحريرهما» من «داعش» ما بين 80 و 90 في المئة.

وفي سوريا، كانت حلب مدينة التجارة الأولى في الداخل السوري، وبقيت لقرون أكبر المدن السورية وثالث مدينة في الدولة العثمانية بعد إسطنبول والقاهرة. وصارت في العصر الحديث العاصمة الاقتصادية لسوريا، قبل حكم الأسد وخلاله، إلى أن جاء قرار الميليشيات الإيرانية بتدميرها و«تأديب» أهلها.

وكانت حمص ثانية مدينة بعد درعا تنضم إلى المطالبين سلماً بإسقاط نظام الأسد، لهذا جاء الانتقام منها مريعاً، مع أنه لم يكن للمتطوفين وجود يذكر فيها. ولم تسلم تدمر الأثرية في محافظة حمص من التخريب على يد «داعش» وقوات النظام على السواء.

أما الرقة ذات التاريخ العريق، فأزال القصف الجوي والصاروخي ما يزيد عن سبعين في المئة من مبانيها، وقتل من سكانها ما يزيد بكثير عن ضحايا «داعش». في حين تعرض دير الزور حالياً لقصف روسي وأميركي لا يفرق بين مدنييها ومتطرفين البغدادي.

والخلاصة، أن اختيار مناطق «دولة الخلافة» لم يكن اعتباطاً، والتهمة التي وجهت إلى سكان المدن السنّية بأنهم حضنوا الإرهابيين لم تكن بريئة إطلاقاً، لا سيما بعد انسحابات الجيشين العراقي والسوسي المشبوهة والمترکرة أمام «داعش». الواقع أن وجود التنظيم المتطرف شكل الذريعة المثلث لانتقام من السنة، كتلاً بشرية وأمكناً، وإضعاف دورهم ومكانتهم في مساحة «الهلال» الإيراني. وسيستمر الانتقام نفسه عبر سياسة الابتزاز الإنساني والسياسي في مراحل إعادة الإعمار.

صحيفة الحياة

المصادر: